

Distr.: General
11 March 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الخبرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، فيرجينيا داندان

موجز

تقدم الخبرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، السيدة فرجينيا داندان، هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٠/٢١. ويعرض هذا التقرير بإيجاز الأنشطة التي اضطلعت بها الخبرة المستقلة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٣. وتقدم أيضاً خطة عمل محدثة لأنشطتها المقبلة. وفي الإضافة المرفقة بهذا التقرير (A/HRC/23/45/Add.1)، تقدم الخبرة المستقلة تقريرها الكامل عن بعثة الدراسة القطرية التي قامت بها إلى البرازيل في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٥-١	مقدمة - أولاً
٤	٢٤-٦	الأنشطة التي قامت بها الخبيرة المستقلة - ثانياً
٤	١١-٧	ألف - الحوار التفاعلي لمجلس حقوق الإنسان
٧	١٤-١٢	باء - المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢
٨	١٦-١٥	جيم - التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان
٨	١٨-١٧	دال - المشاورات مع الدول
١٠	٢٠-١٩	هاء - المشاورات مع منظمات المجتمع المدني
١١	٢٤-٢١	واو - الأنشطة الأخرى
١٣	٢٩-٢٥	اليوم الدولي للتضامن الإنساني - ثالثاً
		التضامن الدولي في الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من	رابعاً -
١٤	٣٨-٣٠	مؤتمرات القمة العالمية والاجتماعات الوزارية
١٤	٣٢-٣٠	ألف - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في الدوحة
١٥	٣٤-٣٣	باء - مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي
١٦	٣٨-٣٥	جيم - اجتماع قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٧	٤١-٣٩	الخاتمة - خامساً

أولاً - مقدمة

١ - عيّن مجلس حقوق الإنسان السيدة فرجينيا داندان خبيرةً مستقلةً معيّنةً بحقوق الإنسان والتضامن الدولي اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠١١. وأحاط المجلس علماً مع التقدير، في قراره ١٠/٢١، بتقريرها الأول كخبيرة مستقلة (A/HRC/21/44)، ورحّب بمشاركتها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) وفي مؤتمر قمة الشعوب المعقود أثناء ريو ٢٠+، وشجّع مشاركتها الفاعلة في عملية ما بعد عام ٢٠١٥، مؤكداً دور التضامن الدولي باعتباره عنصراً أساسياً لتحقيق تنمية مستدامة وأكثر شمولاً. ورحّب المجلس كذلك بملقمة عمل الخبراء بشأن حقوق الإنسان والتضامن الدولي التي عُقدت في جنيف يومي ٧ و٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأحاط علماً بملخص المناقشة الوارد في الإضافة إلى تقرير الخبيرة المستقلة (A/HRC/21/44/Add.1).

٢ - وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الخبيرة المستقلة أن تواصل تحديد المجالات الواجب تناولها، والمفاهيم والقواعد الرئيسية التي يمكن أن تشكل أساس إطار عمل، والممارسات الجيدة لإرشاد ما سيوضع من قوانين وسياسات متعلقة بحقوق الإنسان والتضامن الدولي. وطلب إليها أيضاً أن تعقد، في سياق أداء ولايتها، مشاورات مع الدول والمنظمات والوكالات والبرامج الدولية المعنية التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها ومع الجهات المعنية الأخرى على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. كما طلب إليها المجلس أن تقوم بزيارات قطرية بهدف التماس الآراء وتبادلها مع الحكومات وتحديد الممارسات الفضلى التي تتبعها من أجل تعزيز التضامن الدولي.

٣ - وطلب مجلس حقوق الإنسان من جديد إلى الخبيرة المستقلة أن تواصل عملها المتعلق بإعداد مشروع إعلان بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي، وبمواصلة وضع خطوط توجيهية ومعايير وقواعد ومبادئ بهدف تعزيز هذا الحق وحمايته، بوسائل منها تذليل العقبات القائمة والناشئة التي تحول دون إعماله. وفي هذا الصدد، طلب المجلس أيضاً إلى الخبيرة المستقلة أن تجري بحثاً معمقاً وشاركات مكثفة بغية إعداد نص أولي لمشروع الإعلان المتعلق بحق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي وتبادل محتوى هذا النص مع الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية.

٤ - وطلب المجلس من جديد أيضاً إلى الخبيرة المستقلة أن تضع في الاعتبار نتائج جميع مؤتمرات القمة العالمية الكبرى التي تعقدها الأمم المتحدة وغيرها من المؤتمرات العالمية والاجتماعات الوزارية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمناخية وأن تلتزم، في إطار الاضطلاع بولايتها، آراء ومساهمات الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية؛ وطلب إليها أن تشارك في المحافل الدولية والتظاهرات الرئيسية ذات الصلة بغية إبراز أهمية التضامن الدولي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛ وأن تقدم تقارير منتظمة إلى الجمعية العامة وفقاً لبرنامج عملها.

٥- ويعرض هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها الخبيرة المستقلة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٣. ويقدم أيضا برنامج عمل محدثاً للمرحلة الأخيرة من تقديم مشروع الإعلان في عام ٢٠١٤.

ثانياً- الأنشطة التي قامت بها الخبيرة المستقلة

٦- قامت الخبيرة المستقلة، منذ تقديم تقريرها السابق (A/HRC/21/44) إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بعدد من الأنشطة لزيادة تطوير ولايتها والتوعية بالحق في التضامن الدولي. وتقدم هذا التقرير وفقاً للطلبات الواردة في قرار المجلس ١٠/٢١.

ألف- الحوار التفاعلي لمجلس حقوق الإنسان

٧- قدمت الخبيرة المستقلة، أثناء الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تقريرها السنوي الأول (A/HRC/21/44). وقدمت إلى المجلس أيضاً موجزاً لحلقة عمل الخبراء المتعلقة بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، المعقودة في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/HRC/21/44/Add.1). وتناولت الخبيرة المستقلة في بيانها إلى المجلس كيفية تقسيمها خطة عمل ولايتها إلى ثلاث مراحل بهدف إعداد مشروع إعلان بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي. وشكّل العمل الذي اضطلع به سابقاً سلفها رودى محمد رزقي، المرحلة الأولى التي تم فيها تأكيد التضامن الدولي بطرائق شتى، منها بصفته مفهوماً أساسياً لعلاقات التعاضد بين الأشخاص والمجموعات والأمم؛ وبصفته عنصراً أساسياً ملزماً تستند إليه الشراكات العالمية؛ ونهجاً هاماً في القضاء على الفقر؛ ومكوّناً لا غنى عنه للجهود المبذولة لإعمال حقوق الإنسان كافة، بما في ذلك الحق في التنمية والأهداف الإنمائية للألفية.

٨- وتشمل المرحلة الثانية تطبيق الأساليب التجريبية في استجلاء المسائل والمبادئ والمعايير والقواعد والنظر فيها، والتشاور مع الدول ومختلف الجهات المعنية والمجتمع المدني والسكان على المستوى الشعبي. وستخصص المرحلة الثالثة لتعزيز وتحليل نتائج المرحلتين الأولى والثانية، وإعداد مشروع الإعلان، وستتّوجّح بتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤. وتندرج في إطار المرحلة الثانية جميع الأنشطة الوارد وصفها في التقرير الأول للخبيرة المستقلة، بما في ذلك في إضافته، وكذلك الأنشطة التي جرى تناولها في هذا التقرير. وعُرف التضامن الدولي وأعيد تعريفه أثناء المرحلة الأولى انطلاقاً من الأسس التاريخية والفلسفية لمفهوم أو مبدأ التضامن الدولي والاستناد إليه، وبالتالي تُوكّد قيمته إلى حدّ ما في العلاقات الدولية.

٩- وترمي المرحلة الثانية إلى بلورة الزخم اللازم للمضي قدماً بما يتجاوز مجال التعاون والمساعدة الدوليين، اللذين ترى الخبرة المستقلة أنهما عرقلاً إعداد الحق في التضامن الدولي وأعاقاه لفترة طويلة. وتشدد الخبرة المستقلة على أن الفقرة ٢ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٥ والفقرة ٥٨ من تقرير سلفها لعام ٢٠١٠ (A/HRC/15/32) هما المحكّان اللذان تستند إليهما المرحلة الثانية من خطة عملها، ويُعرّفان المحتوى الكامل لولاية حقوق الإنسان والتضامن الدولي. وبالفعل، فقد حوّلت المرحلة الثانية التركيز من مفهوم أو مبدأ التضامن الدولي إلى الحق في التضامن الدولي.

١٠- وفي الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، تبادلت الخبرة المستقلة بعض الآراء الأولية المتمخضة عن المرحلة الثانية، المتعلقة بمحتوى مشروع الإعلان. وهذه الاعتبارات مستقاة من مصادر مختلفة، تشمل الأنشطة الوارد وصفها في تقريرها الأول وإضافته، فضلاً عن المشاورات غير الرسمية التي أجرتها مع مختلف الأطراف الفاعلة، وأبحاثها الشخصية وتفاعلها مع المجتمع المدني. بيد أنها شددت على أنه ينبغي ألا تُؤخذ كل الاعتبارات على أنها تعوق سير خطة عملها؛ بل يمكنها أن تُعتبر منطلقات لإعداد مشروع إعلان بشأن التضامن الدولي. وفيما يلي هذه الاعتبارات:

(أ) سينطلق مشروع الإعلان من مبدأ تكافؤ الفرص الذي يعكس الوقائع السياسية والاقتصادية الدولية الحالية التي عتّمت علاقات القوالب النمطية السابقة بين البلدان والاقتصادات المتقدمة والنامية. وفي هذا الصدد، تشدد الخبرة المستقلة على أن الحق في التضامن الدولي يتجاوز الميدان الاقتصادي ليَطال الميدانين الإنساني والبيئي وغيرهما من الميادين التي أصبحت فيها أوجه التمييز بين الشمال والجنوب أقل وضوحاً؛

(ب) سيستشهد مشروع الإعلان بالمصادر القانونية للحق في التضامن الدولي التي أُشير إليها مراراً وتكراراً في الماضي، وسيوثق تفاصيل القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان اللذين يستند إليهما الحق. وستطور المبادئ التي سترشد الإعلان من المحتوى الموضوعي لمعاهدات حقوق الإنسان وغيرها من مصادر القانون الدولي؛ ومن قرارات لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة؛ ومن المصالح المشتركة بين الدول؛ ومصالح مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية؛

(ج) تتطلب صياغة الحق في التضامن الدولي أكثر من مجرد الاعتماد على المنطق. ونظراً إلى أن التضامن الدولي ينبع من التجربة العملية للتكافل والترابط التي تشكل مصدر إلهام للعلاقات الاجتماعية في العصر الحديث، يجب أن يراعي الحق في التضامن الدولي كيفية تحقيق ممارسات العمل الجماعي الميداني الجيدة - سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الدول - للنتائج المرغوب فيها لإعمال حقوق الإنسان. وبإمكان الأشخاص

والمؤسسات الانحراط فعلاً فيما سُمّاه أحد المؤلفين "علاقات التضامن"^(١) عبر المسافات. وحتى في غياب الاتصال المباشر، مكنت التكنولوجيا الحديثة الأشخاص والمؤسسات من وسائل إيجاد قواسم مشتركة بوصفها أساس التجاوب والمبادرة إلى اتخاذ إجراءات جماعية. وهذه الظاهرة بديهية في الحركات الاجتماعية المتعددة الأشكال التي غطت الكون مؤخراً، والنمو الاستثنائي للربط الشبكي الاجتماعي إلى جانب المجتمعات المحلية الافتراضية والحقيقية التي ولدتها. وبإمكان أفضل الممارسات في هذا الصدد أن تؤكد صواب الحق في التضامن الدولي؛

(د) ونظراً إلى أن التضامن الدولي يكمن تحديداً في هذا التوازن الهش بين التجاوب والانفتاح والاستعداد للعمل، يمكن أن توجه نتائجه إما نحو إعمال حقوق الإنسان أو نحو التلاعب بها أو إساءة استعمالها أو استعمالها لأغراض إدامة انتشار أوجه انعدام التوازن واللامساواة. وسيشمل الحق في التضامن الدولي آلية لمنع التعرض لهذا الخطر والحماية منه وإدارته؛

(هـ) سيقم الحق في التضامن الدولي حيزاً للمشاركة وسيعززه وسيزيد في الوقت نفسه من مساءلة الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي، من خلال تحديد واجبات والتزامات تشمل احترام التنوع الثقافي والحق في السلام. ولا ينبغي أن يُفسر على أنه يحل محل التزامات الحكومات الوطنية في احترام حقوق الإنسان وحمايتها والالتزام بها داخل أقاليمها. وسيدعم خيارات السياسات الوطنية، ويمكن أن يتخذ، على الصعيد الدولي، شكل المشاركة الداعمة، كأن يتيح البيانات للجميع، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتبادل منافع البحث والتقدم العلمي. ويجب على الدول، في إطار الحد الأساسي الأدنى للالتزامات، الامتناع عن إثبات أفعال تنتهك حقوق الإنسان في بلدان أخرى؛

(و) سيُعرّف الحق في التضامن الدولي الالتزامات التي تتجاوز مسألة وضع آليات على الصعيد الدولي لتوزيع الموارد. وستشمل الالتزامات الإيجابية اتخاذ خطوات ملموسة لتنظيم الأسواق المالية؛ والتعاون على تنظيم الهجرة على أساس التضامن؛ وضمان الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما لصالح المهمشين والمحرومين؛ وتنفيذ تدابير تكفل المشاركة في اتخاذ القرار؛ والتصدي للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. وستشمل الالتزامات السلبية عدم اعتماد اتفاقات التجارة الحرة التي تتمثل آثارها في تقويض مصادر رزق الشعوب أو غيرها من الحقوق؛ وعدم الزيادة في حدة الاحترار العالمي أو الإسهام فيه؛ وعدم التسبب في نضوب الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي أو إلحاق ضرر بها لا يمكن تداركه؛ وعدم المشاركة في تجارة الأسلحة غير القانونية؛ وعدم عرقلة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(١) انظر Carol C. Gould, "Transnational Solidarities", *Journal of Social Philosophy*, vol. 38, No. 1 (2007), pp. 148-164.

(ز) يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التضامن والتعاون الدوليين. وبإمكان الإعلان بشأن الحق في التضامن الدولي المقترح أن يرشد ويقوي غايات الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الغايات المتعلقة بالهدف ٨، بسبب افتراض تطورها وتحولها إلى أهداف التنمية المستدامة، التي بلغت بالفعل مرحلة التخطيط. وعند النظر إلى ما بعد الأجل المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قد يتيح الإعلان بشأن الحق في التضامن الدولي إطاراً يمكن أن تتطور فيه الالتزامات الدولية، مثل الإطار الذي يعزز الهدف ٨، إلى جانب القيمة الوقائية للحق في التضامن الدولي، في معالجة الفقر والحيث على الصعيد العالمي. والأهداف والغايات مترابطة وينبغي أن ينظر إليها ككل. وتمثل شراكة بين البلدان، بغض النظر عن وضع التنمية الاقتصادية، "التهيئة بيئة مؤاتية - على كل من الصعيدين الوطني والعالمي - للتنمية وللغناء على الفقر"^(٢). وبإمكان الحق في التضامن الدولي أن يهيئ هذه البيئة تدريجياً.

١١ - واختتمت الخبرة المستقلة البيان الذي أدلت به أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والعشرين بالتماس الفرصة والتسهيلات من حيث الوقت والموارد كيما تتمكن من استشارة وفود الدول في المجلس، فضلاً عن المجموعات الإقليمية، من أجل جمع آرائها المتعلقة بمشروع الإعلان بشأن الحق في التضامن الدولي وتوقعاتها من هذا المشروع.

باء- الخفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢

١٢ - عُقد الخفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢ في جنيف في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بمقتضى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/١٩. ويمثل الخفل الاجتماعي حيزاً فريداً من نوعه للحوار المفتوح والبناء بين الدول والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية بشأن مسائل تتصل بتعزيز بيئة وطنية ودولية لتمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة. وركز الخفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢ على موضوع تنمية وعولمة محورهما الإنسان، إلى جانب مواضيع أساسية تشمل التنمية التشاركية والحوكمة الديمقراطية؛ والحركات الاجتماعية؛ والحركات الاجتماعية وحقوق المرأة؛ والتعبئة المتسقة لجميع موارد تمويل التنمية؛ والنظام المالي الدولي ودعم بيئة تمكينية عالمية لأغراض للتنمية؛ وتعزيز الشراكة العالمية للتنمية؛ والنهوض بالتنمية المستدامة في عصر العولمة، والتُّهَج الابتكارية للتنمية والعولمة.

١٣ - وشاركت الخبرة المستقلة في حلقة النقاش المواضيعية المتعلقة بالتنمية التشاركية تحدثت فيها عن تجربتها في قيادة أعمال مشروع مجتمعي للتنمية في مجال حقوق الإنسان أشرفت عليه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الفلبين واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيوزيلندا في مجتمعات باجو المحلية للسكان الأصليين في منطقة منداناو المتضررة بالتزاعات في الفلبين. وفي معرض حديثها عن الدروس المستفادة من هذا المشروع، دعت ممارسي حقوق الإنسان

(٢) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، الفقرة ١٢.

إلى عدم التركيز على منع انتهاكات حقوق الإنسان فحسب بل أيضاً إلى الاضطلاع بأنشطة تمكن السكان والمجتمعات المحلية من تعزيز رفاههم وحمايتهم. وقالت إنه ينبغي، في هذا السياق، أن تحدد حقوق الإنسان كيفية عيشنا مع بعضنا البعض كأسرة إنسانية واحدة. ويشكل المشروع مثلاً يُحتذى به للتعاون التضامني صوب تحسين حقوق الإنسان على أرض الواقع.

١٤- وأدارت الخبرة المستقلة أيضاً أعمال الجلسة المخصصة للنهج الابتكارية للتنمية والعمولة. وفي نهاية المحفل الاجتماعي، خلص المشاركون إلى أمور منها أنه يتعين على المجتمع في مجال العمولة أن يضع نموذجاً إيمائياً جديداً محوره تلبية احتياجات المواطنين يقوم على مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والتضامن والاستدامة.

جيم - التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان

١٥- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٣٣/١٩ من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تنظيم حلقة دراسية قبل انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس بشأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، تشارك فيها الدول ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك الخبراء الأكاديميون والمجتمع المدني، فضلاً عن أحد أعضاء اللجنة الاستشارية. وطلب أيضاً أن تستند الحلقة الدراسية إلى الدراسة التي أعدها اللجنة الاستشارية (A/HRC/19/74)، بما في ذلك التوصيات التي تضمنتها.

١٦- وقدمت الخبرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي بياناً خطياً إلى الجلسة الرابعة من الحلقة الدراسية هذه؛ وكان موضوع الجلسة "الطريق إلى الأمام: توقعات عامة، طرائق وأساليب تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق وضع مبادئ توجيهية والمساعدة التقنية والاستعراض الدوري الشامل وغير ذلك من الآليات الدولية". وشددت الخبرة المستقلة في بيانها على أهمية الممارسات الفضلى في إطار التعاون الدولي من أجل إعمال حقوق الإنسان. ودعت المشاركين بقوة إلى النظر في الآليات الابتكارية للتعاون، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي لا تزال محدودة الاستخدام نسبياً في النهوض بحقوق الإنسان وإعمالها.

دال - المشاورات مع الدول

١٧- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٠/٢١ إلى الخبرة المستقلة أن تعقد، في سياق أداء ولايتها، مشاورات مع الدول والمنظمات والوكالات والبرامج الدولية المعنية التابعة للأمم المتحدة ومع الجهات المعنية الأخرى على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. واستجابة لهذا الطلب، عقدت الخبرة المستقلة مشاورات مع عدة دول أثناء الدورة الحادية والعشرين

للمجلس. وشكرت للبعثات الدائمة تبادل آرائها بشأن مختلف جوانب ولاية الخبيرة المستقلة، وشملت هذه البعثات كلاً من الاتحاد الأوروبي، وإثيوبيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، وبنغلاديش وتيمور - ليشتي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقبرص، وكوبا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، فضلاً عن بعثة المراقب الدائم للكرسي الرسولي. وتزعم مواصلة هذه المشاورات مع العديد من الدول وإجراء مشاورات إقليمية أيضاً.

١٨ - وأعربت الوفود عن آراء مختلفة وبنّاء بشأن مفهوم التضامن الدولي والحق فيه. وتُعرض الآراء التالية على سبيل الذكر لا الحصر:

- تعريف التضامن مضلل لأنه يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة؛
- يجب التركيز على أفضل ممارسات التضامن التي يمكن النسخ على منوالها في أماكن أخرى لما فيه خير بلد أو منطقة ما؛
- يجب أن يركّز التضامن الدولي على كيفية تدخل حقوق الإنسان إيجابياً في حياة الناس؛
- تشجيع النهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية ومكافحة الفقر مترابطان، والتضامن الدولي يضمن استدامة هذا الترابط في كافة مراحل بلوغ النتائج المنشودة تدريجياً؛
- يجب تعزيز الآليات الابتكارية لتمويل التنمية مثل صناديق التضامن؛
- مفهوم التضامن الدولي غامض جداً في هذه المرحلة، مما يثير صعوبات بالنسبة لبعض الدول القلقة إزاء الآثار القانونية والمالية الممكنة؛
- هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن محتوى الحق في التضامن الدولي، ويجب ألا يفرض هذا الحق التزامات جديدة على الدول؛
- يجب أن تواصل الخبيرة المستقلة تعاملها مع الدول وإجراء مشاورات أيضاً مع المجموعات الإقليمية؛
- من شأن تقديم نص أولي من مشروع الإعلان في شكل ما أن يكون على قدر كبير من الأهمية بحيث يتسنى للدول تأمل مرجع ملموس والتجاوب معه عوضاً عن الدخول في تخمينات مبهمة بشأن الحق في التضامن الدولي؛
- طُلب إلى الخبيرة المستقلة النظر في الكيفية التي يمكن بها أن يكون التضامن الدولي سياسة مشتركة لتعزيز العلاقات بين الدول وداخلها؛
- يجب إدراج التضامن الدولي في عمل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها؛
- يجب أن يشارك المجتمع المدني في عملية إعداد مشروع الإعلان منذ المراحل الأولى؛
- هناك ممارسات جيدة عديدة في مجال التضامن الدولي يمكن تبادلها، ولا بد من تنظيم تظاهرة على هامش أعمال مجلس حقوق الإنسان لهذا الغرض؛

- أفاد عدد قليل من الوفود بأن التضامن جزء من ثقافتها ودينها ودياناتها؛
- إن التضامن الدولي يُفضي إلى بيئة سلام.

هاء- المشاورات مع منظمات المجتمع المدني

١٩- ترى الخبيرة المستقلة أن تبادل الآراء ومزيد الانخراط مع منظمات المجتمع المدني ومع الجهات المعنية الأخرى أمران أساسيان لعملية صياغة إعلان بشأن الحق في التضامن الدولي، وهذا ما أعربت عنه أيضاً بعض الوفود. وشاركت الخبيرة المستقلة، منذ تعيينها، في عدة مناقشات ومشاورات مع منظمات المجتمع المدني في جنيف وفي غيرها من المدن. وأثناء الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، حضرت الخبيرة المستقلة ثلاث تظاهرات جانبية وألقت فيها كلمات بشأن مواضيع لها صلة بالتضامن الدولي، وهي:

(أ) تظاهرة "التضامن الدولي: دور الأطراف الفاعلة في مجال السلام في مناطق النزاعات المزمّنة"، التي نظمتها في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين؛

(ب) تظاهرة "التضامن الدولي وحقوق الإنسان: اجتماع بين الخبيرة المستقلة والمجتمع المدني"، التي شاركت في تنظيمها منظمة الإنسانية الجديدة، ورابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين، ومؤسسة كاريتاس الدولية، والديمينيكان في خدمة العدالة والسلام (رابطة الوعاظ)، والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم، وشارك في رعايتها محفل جنيف للمنظمات غير الحكومية المستلهمة من الكاثوليكية، ومؤسسة حسن الجوار الدولية، ومنظمة الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين؛

(ج) الاجتماع مع المنظمات غير الحكومية بعنوان "حوار تفاعلي بشأن التضامن الدولي - من النظرية إلى التطبيق - بمشاركة خبيرة الأمم المتحدة المستقلة المعنية بالتضامن الدولي السيدة فرجينيا داندان".

٢٠- وفيما يلي بعض الأفكار التي أعربت عنها منظمات المجتمع المدني أثناء المشاورات التي أجرتها الخبيرة المستقلة معها:

- أصبح التضامن الدولي واقعاً بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أثبتت بعض الأنظمة قدرة الإنسانية على ارتكاب فظائع. وأصبح التضامن الدولي عنصراً أساسياً من عناصر ميثاق الأمم المتحدة، وتعبيراً عن وحدة الأسرة البشرية. بيد أن المصطلحات لا تزال غير دقيقة، ويجب توضيح العبارات، وهو العمل الذي يجب على الخبيرة المستقلة أن تضطلع به؛

- للأشخاص المعوزين الحق في تلقي المساعدة، وهذا يولد التزاماً على الآخرين. ويوضح ذلك ويوسع مفهوم التضامن بصفته آلية لتحقيق المساواة، وتمكين المعوزين واتخاذ إجراءات ملموسة. والمطلوب ليس رداً تقنياً بل تعريفاً وتوضيحاً للالتزام الأخلاقي؛
- التقاء التضامن وحقوق الإنسان من أجل حماية كرامة كل فرد. والتضامن منطلق يستند إليه أعمال حقوق الإنسان الأخرى؛
- لا يمكن إعمال الحق في التنمية في بلد فقير لا يتوفر فيه التضامن الدولي؛
- التنفيذ المعياري للتضامن الدولي لازم لمساعدة الناس على المطالبة بحقوق الإنسان في المجتمع الدولي؛
- يعنى مفهوم التضامن الدولي بدعم وتهيئة ثقافة عالمية مشتركة تساعد على إعمال حقوق الإنسان؛
- التضامن هو البيئة التمكينية اللازمة لإعمال حقوق الإنسان؛
- يجب أن يكون التضامن المبدأ المنظم للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتميز بزيادة التكافل بين الدول والشعوب؛
- للتضامن بعض القيم الأخلاقية، بيد أنه أيضاً مبدأ من مبادئ القانون الدولي. وتشير ديباجة إعلان وبرنامج عمل فيينا صراحة إلى القيمة الأساسية للتضامن. ولن يُحقَّق أي تقدم جوهري في مجال حقوق الإنسان دون التضامن والتعاون الدوليين. ويندرج التضامن الدولي أيضاً في صلب إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛
- معاهدة لشبونة المعدلة لمعاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية^(٣)، تعتبر التضامن قيمة مشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛
- يجب أن يراعي التضامن الدولي علاقات السلطة غير المتناظرة بين الدول وداخلها، التي تؤثر في الحقوق والالتزامات المتبادلة والعلاقات المتكافئة.

واو - الأنشطة الأخرى

١ - برنامج التدريب على الدبلوماسية

٢١ - شاركت الخبرة المستقلة في الاجتماع السنوي الإقليمي الثاني والعشرين لبرنامج بناء قدرات الشعوب في مجالي حقوق الإنسان والدبلوماسية لصالح المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في ديلي. ونظم البرنامج الذي استمر لفترة أسبوعين برنامجاً

(٣) انظر http://europa.eu/lisbon_treaty/index_en.htm.

التدريب على الدبلوماسية، وهو منظمة غير حكومية، بدعوة من مؤسس البرنامج وراعيه، حوسيه راموس - هورتا، الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٦ والرئيس السابق لتيمور - ليشتي ورئيس وزرائها ووزير خارجيتها. والبرنامج تابع لجامعة جنوب ويلز الجديدة في سدي، بأستراليا.

٢٢- ودُعيت الخبرة المستقلة إلى إدارة وتيسير دورات تدريبية بشأن الحق في التضامن الدولي؛ وحقوق الإنسان في التنمية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومفهوم التزامات الدولة؛ والتزامات الدول خارج ولايتها الإقليمية في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأجرت الخبرة المستقلة أيضاً، أثناء إقامتها في تيمور - ليشتي، مشاورات غير رسمية مع العديد من المعنيين بالحق في التضامن الدولي. ومن بين التوصيات الناتجة عن المشاورات وجوب تضمّن برنامج التدريب على الدبلوماسية للحق في التضامن الدولي بصفته أحد مواضيعه الأساسية في جميع دوراته التدريبية. وشدد السيد راموس - هورتا، في الدروس التي ألقاها أمام المدربين، على أن تيمور - ليشتي نالت استقلالها بفضل التضامن الدولي.

٢- التحالف الآسيوي للتنمية

٢٣- حضرت الخبرة المستقلة، بصفتها متكلمة رئيسية، الاجتماع الإقليمي الأول للتحالف الآسيوي للتنمية المعقود في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ في بانكوك، وشاركت فيه منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء آسيا. وكان موضوع الاجتماع "تعزيز التضامن الآسيوي لإقامة العالم الذي نصبو إليه: استراتيجية منظمات المجتمع المدني الآسيوية لرفع التحديات الإنمائية العالمية"^(٤). وركّز الاجتماع على أهمية التضامن بين دعائم منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني ودون الوطني في آسيا من أجل بناء رؤية واستراتيجيات عالمية تكفل المساهمة في العمليات العالمية، مثل خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للألفية، ومتابعة المحفل الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، المعقود في بوسان في عام ٢٠١١، وغير ذلك من العمليات ذات الصلة.

٢٤- والهدف الأساسي للتحالف الآسيوي للتنمية هو تكثيف فعالية التعاون والتضامن الدوليين بين منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع شبكات منظمات المجتمع المدني الدولية ذات التوجه المماثل العاملة في مجال تعزيز التنمية البشرية المستدامة في سياق عملية الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥. وشدد اجتماع التحالف على ما يلي: (أ) التبادل - تقاسم التجارب بين المنتديات الوطنية بشأن أنشطتها وكذلك عملها في مجال الدعوة إلى بيئة تمكينية؛ (ب) التحليل - التفكير في المسائل والاتجاهات والتحديات الرئيسية الدولية

(٤) انظر المحفل الدولي لمنتديات المنظمات غير الحكومية الوطنية، "صوت آسيا للعالم الذي نصبو إليه بحلول عام ٢٠١٥: التحالف الآسيوي للتنمية، إعلان بانكوك لعام ٢٠١٣"، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، متاح بالإنكليزية على الموقع التالي www.ong-ngo.org.

والإقليمية التي تواجه المتدييات الوطنية مع التركيز على العمليات والاجتماعات الدولية؛ و(ج) وضع استراتيجيات خطط عمل مشتركة تستند إلى جدول زمني مشترك لمختلف التظاهرات، وتصميم آلية مستدامة للتيسير والتنسيق. وعُقدت جلستان متوازيتان، الأولى بعنوان "بيئة تمكينية لفعالية النهوض بمنظمات المجتمع المدني"، والأخرى بعنوان "التمويل من أجل التنمية - ما بعد توافق آراء مونتييري". واستضاف التحالف المحفل الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، وشاركت في الدعوة إليه الشبكة الهندية للعمل التطوعي لجنوب آسيا؛ ولجنة التعاون لكمبوديا ومجموعة شبكات المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية (الفلبين)، لجنوب شرق آسيا؛ ومجلس المنظمات غير الحكومية الكورية للتعاون الإنمائي فيما وراء البحار، لمنطقة شمال شرق آسيا.

ثالثاً - اليوم الدولي للتضامن الإنساني

٢٥- حددت الجمعية العامة التضامن باعتباره إحدى القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وقررت، في هذا الصدد، أن تعلن يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوماً دولياً للتضامن الإنساني. وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٥/٥٧ إنشاء الصندوق العالمي للتضامن، وتم ذلك في شباط/فبراير ٢٠٠٣ بوصفه صندوقاً استثمارياً تابعاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يهدف إلى القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية، وبخاصة في صفوف أفقر شرائح سكانها.

٢٦- وعملت الخبرة المستقلة، منذ تعيينها، على زيادة الوعي بالاحتفال بهذا اليوم الهام، بالتنسيق مع مكتب رئيس الجمعية العامة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمكتب التنفيذي للأمين العام. وكان موضوع هذا اليوم لعام ٢٠١٢ "شراكة عالمية لرخاء مشترك"^(٥). وأصدر كل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والخبرة المستقلة بيانات دعوا فيها بشدة إلى تعزيز التعاون بين الأمم والشعوب، وهي مسألة تكتسي أهمية حيوية في مرحلة انتقالية تشهد تحولات هائلة.

٢٧- وأفاد الأمين العام بأن التضامن مسألة حيوية لتسوية المشاكل في عالمنا المترابط. ودعا جميع مواطني العالم إلى المساعدة على المضي قدماً بالتضامن كأسرة عالمية واحدة وتحقيق الأهداف المشتركة. وأشار رئيس الجمعية العامة، فوك ييريميتش، إلى أن الاحتفال بالذكرى اليوم الدولي للتضامن الإنساني يمثل إحدى القيم الأساسية للأمم المتحدة. وتؤكد ديباجة ميثاق الأمم المتحدة "أننا نحن شعوب الأمم المتحدة آلياً على أنفسنا أن ندفع بالركي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح" وفي سبيل هذه الغاية

(٥) انظر www.un.org/en/events/humansolidarityday

اعتزمتنا على "أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي". ويمثل ذلك إعراباً واضحاً عن روح التضامن الإنساني. وأضاف قائلاً إنه "تم إنجاز الكثير بيد أنه لا يزال هناك عمل كثير ينتظرنا للوفاء بهذا الالتزام. وبإمكاننا أن نعم. مستقبلاً أكثر رخاءً وعدلاً إذا دعمنا روح التضامن في الأمم المتحدة".

٢٨- وأفاد رئيس الجمعية العامة أيضاً بأن "الشراكة العالمية من أجل بناء رخاء مشترك" هو نداء يدعو إلى شراكة أكثر مرونة وتكافؤاً لكي تتصدى التنمية الدولية للفقير والمجاعة وكذلك لتزايد تهديد تغير المناخ، وتسعى لتعزيز الإدماج والعدالة الاجتماعيين. وركز على أن هذه العناصر تتصدر أعماله بصفته رئيساً للجمعية العامة، وعلى أهمية العمل معاً لبناء عالم أكثر شمولاً ورخاءً يفيد فيه من السلام والتنمية للجميع وليس البعض فقط. وثمة حاجة إلى شراكات عالمية متينة تهيئ الابتكار والدينامية المطلوبين لإحداث تغيير مستدام.

٢٩- وركز بيان الخبيرة المستقلة في الاحتفال بهذه المناسبة^(٦) على الحاجة إلى العمل معاً من أجل تجاوز الفقر والحييف وإنقاذ كوكبنا من الدمار. وأشارت إلى أن اليوم الدولي للتضامن الإنساني مناسبة للتفكير في كيفية إقامة شراكة عالمية تكفل التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية، ولا سيما جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت الطرائق الابتكارية لتمويل التنمية والإدماج الاجتماعي بصفقتها مبادرات هامة في الشراكات العالمية، كما أكدت على وجوب تبادل أكثر الممارسات فعالية ونجاحاً بل على النسخ على منوالها انطلاقاً من المستوى الدولي إلى مستوى المجتمع المحلي. وأشارت، في هذا الصدد، إلى إسهامات اقتصادات التضامن الهامة في تهيئة أسباب الرزق المستدامة والحماية الاجتماعية على الصعيد العالمي، وتمكين المواطنين من أعمال حقوقهم الإنسانية. وأضافت أن الرخاء المشترك هو التضامن الجديد الذي يحتاجه العالم اليوم لتجاوز تحديات التنمية من أجل أعمال حقوق الإنسان.

رابعاً- التضامن الدولي في الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من مؤتمرات القمة العالمية والاجتماعات الوزارية

ألف- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في الدوحة

٣٠- عُقدت الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في الدوحة في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/نوفمبر ٢٠١٢.

(٦) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12900&LangID=E

٣١- وحثت الخبرة المستقلة في رسالتها إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ حكومات العالم على تجاوز المنظور النقدي لتكاليف تغير المناخ، وعلى الالتزام بقوة بالتضامن الدولي بصفته عنصراً رئيسياً يكفل تحقيق جولة ناجحة لمبادرات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وأفادت بأن التضامن الدولي يشكل عنصراً أساسياً في إقامة كيانات عالمية تضع ترتيبات أكثر إنصافاً لتغير المناخ، ولا سيما في مجالات الاستثمار والتمويل والمساعدة والديون ونقل التكنولوجيا والملكية الفكرية والهجرة والبيئة والشراكة العالمية من أجل التنمية. وشددت على الحاجة الملحة إلى نموذج تعاون جديد يقوم على الاستجابة المتعددة الأطراف للتحديات المتزايدة لتغير المناخ، ويسترشد بنهج لحقوق الإنسان يقوم على مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمميزة في الوقت نفسه، وينفذ في كنف روح التعاون الدولي. وحثت الخبرة المستقلة الأطراف على عدم التخلي عن بروتوكول كيوتو، وعدم السماح بإنهاء ولاية الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية، دون أن يُعهد إلى جهة أخرى على نحو واضح بالمسائل التي لم تسو والتي ترتبط بمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمميزة في الوقت نفسه، مع مراعاة المعايير المكرّسة في الإعلام العالمي لحقوق الإنسان مراعاة كاملة.

٣٢- ورحبت الخبرة المستقلة، بعد المؤتمر، بالتطور الذي سجّله الدوحة حيث اعتمد ٣٧ بلداً (جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأستراليا، وأوكرانيا، وآيسلندا، وبيلاروس، وسويسرا، وكازاخستان، وكرواتيا، والنرويج) أهداف خفض انبعاثات ملزمة قانوناً تبلغ مجتمعة ١٨ في المائة دون خطها الأساسي لعام ١٩٩٠ أثناء السنوات الثمانية التالية. ورحبت أيضاً بتأكيد جميع البلدان عزمها على تحقيق اتفاق ينطبق على الجميع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. بيد أنها أعربت عن أسفها لشدة بطء التطورات، وشددت على أنه لا يوجد أي بلد في مأمن من آثار تغير المناخ.

باء- مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي

٣٣- عُقدت الدورة العشرون لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وتناولت موضوع "الوحدة الأفريقية الشاملة والنهضة الأفريقية"^(٧). وتزامن مؤتمر القمة أيضاً مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٣. ومثلت منظمة الوحدة الأفريقية مرحلة هامة في تاريخ القارة الأفريقية والتزامها بتحقيق قدر أكبر من الوحدة والتضامن بين بلدان أفريقيا وشعوبها. وتُمثل نتائج مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي العشرين تعبيراً قيماً عن التزام المنطقة بخلق بيئة تعاون وتضامن أفضل بين البلدان الأفريقية وفي علاقاتها مع العالم. ومن بين نتائج المؤتمر الأخرى أيضاً قرار مؤتمر الاتحاد الأفريقي أن يطلب إعادة تركيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اهتماماتها لتحسين أعمالها وفقاً لأولويات أفريقيا.

(٧) انظر <http://au.int>.

٣٤- وستُنشأ لهذا الغرض مجموعة من المؤسسات، تشمل المرصد الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ومنظمة الملكية الفكرية للبلدان الأفريقية. وستشمل التدابير المتخذة تعزيز تنسيق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة المعنية بتغير المناخ، وبخاصة فيما يتعلق بإعداد أفريقيا للدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. وستنظر اللجنة الأفريقية للقانون الدولي في مقترح إنشاء محكمة دستورية دولية أيضاً. ووافق المؤتمر مبدئياً على مقترح قدمته غينيا يتعلق بإقامة تحالف بين بلدان الجنوب وتحالف ثلاثي لدعم أفريقيا فيما بعد عام ٢٠١٥. وطلب المؤتمر أيضاً إلى لجنة الاتحاد الأفريقي اتخاذ الخطوات اللازمة لإدماج الشراكة الجديدة للاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي. وأنشئت الشراكة الجديدة بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين للمؤتمر الآسيوي الأفريقي الأول، الذي يُعرف أيضاً باسم مؤتمر باندونغ، المعقود في عام ١٩٥٥ في إندونيسيا، والذي يُعتبر مهد التضامن بين بلدان الجنوب.

جيم - اجتماع قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٥- عُقد المؤتمر الأول لقمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو يومي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣^(٨). ومؤتمر القمة التاريخي هذا، الذي دُعي إلى إدماج ٣٣ بلداً من المنطقة من أجل تحقيق التقدم في مجال الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثال للممارسة الجيدة في مجال التضامن الدولي. وينص إعلان سانتياغو على أن هدف جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو تعزيز التكامل وتفادي الازدواجية بين آليات الاندماج في المنطقة، نظراً إلى أن تفاعلها القائم على مبدأ التضامن والتعاون أساسى لتعزيز أواصر الجماعة. وأكد الإعلان من جديد الالتزام بالتكامل المفيد المشترك والتضامن والتعاون بين أعضاء الجماعة، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان التي هي أقل نمواً.

٣٦- وعُقد أيضاً اجتماع بين الجماعة والاتحاد الأوروبي في سانتياغو يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بهدف تجديد وتعميق الشراكة الاستراتيجية بين المنطقتين، حول موضوع "التحالف من أجل تنمية مستدامة: تعزيز الاستثمارات ذات الجودة الاجتماعية والبيئية". واستناداً إلى مؤتمرات القمة السابقة للاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أعرب المشاركون عن ثقتهم في أن يولّد النهج الجديد علاقة متوازنة وفعالة وبناءة ومتكافئة إلى جانب التكامل والتضامن بين المنطقتين^(٩).

(٨) انظر إعلان سانتياغو لمؤتمر القمة الأول لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سانتياغو، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(٩) انظر إعلان سانتياغو لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - الاتحاد الأوروبي، سانتياغو، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٣٧- وتتضمن خطة عمل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - الاتحاد الأوروبي^(١٠)، التي اعتمدت أثناء مؤتمر القمة، ثمانية مجالات ذات أولوية لتعزيز التعاون والتضامن بين المنطقتين:

- العلم والبحث والابتكار والتكنولوجيا؛
 - التنمية المستدامة والبيئة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي والطاقة؛
 - التكامل الإقليمي والترابط من أجل تعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعيين؛
 - الهجرة؛
 - التعليم والعمل من أجل تعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعيين؛
 - مشكلة المخدرات في جميع أنحاء العالم؛
 - قضايا نوع الجنس؛
 - الاستثمارات وتنظيم المشاريع لأغراض التنمية المستدامة.
- ٣٨- وعلى هامش مؤتمر القمة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - الاتحاد الأوروبي، عُقد مؤتمر قمة شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا في سانتياغو، شيلي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ تناول موضوع "من أجل العدالة الاجتماعية والتضامن الدولي وسيادة الشعوب"^(١١). وتضمن إعلان مؤتمر قمة الشعوب دعوة قوية إلى زعماء الحكومات لمراعاة مطالبها الرامية إلى تحقيق العدالة والتضامن والوحدة بين شعوب أمريكا اللاتينية وأوروبا في المجالين الاجتماعي والبيئي، والدفاع عن سيادتها ورفض الاتجار بالطبيعة وبالحياة.

خامساً - الخاتمة

٣٩- تعهدت الخبرة المستقلة أصلاً بتقديم نص أولي لمشروع الإعلان بشأن حقوق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين. بيد أن دورة تقديم التقارير والحوار التفاعلي للإجراءات الخاصة عُقدت أثناء الجزء الأخير من الدورة الحادية والعشرين؛ وكنتيجة لذلك، ترمع الخبرة المستقلة تقديم تقرير إلى المجلس في دورته الثالثة والعشرين. وفي الواقع، قُدِّمت دورة إعداد التقارير بالنسبة إلى الخبرة المستقلة بفترة ثلاثة أشهر.

(١٠) انظر www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/foraff/135043.pdf.

(١١) انظر <http://cumbrechile2013.org/cumbre-de-los-pueblos-de-america-latina-el-caribe-y-europa/>.

٤٠ - وتواصل الخبيرة المستقلة حالياً تعزيز المعلومات ومواد البحث، مع ردم فجوات البيانات عند الاقتضاء، في عملية إعداد النص الأولي. وتتوقع استكمال هذا النص بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣. وستُحال عندئذ مذكرة شفوية تتضمن النص الأولي لمشروع الإعلان إلى وفود الدول في المجلس، بهدف التماس تعليقاتها وإسهاماتها.

٤١ - وستتابع الخبيرة المستقلة خطة عملها وستواصل مشاوراتها مع الدول وستجتمع معها وجهاً لوجه متى أمكن ذلك، إضافةً إلى مراعاة تعليقاتها واقتراحاتها الخطية بشأن النص الأولي؛ وستقوم بالتماس آراء وإسهامات منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية؛ وستقوم ببعثات دراسية قطرية للوقوف على الممارسات الفضلى في مجال التضامن الدولي؛ وستقدم تقريراً عن الإنجازات المتعلقة بولاية حقوق الإنسان والتضامن الدولي من أجل صياغة مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي.